الجزائر: وزير الداخلية يستبعد تمديد العمل بقانون المصالحة والعفو عن الاسلاميين المسلحين

الجزائر ـ «القدس العربي»
من مولود مرشدي:

اكد وزير الداخلية الجزائري يزيد زرهوني امس الاحد ان سلطات بلاده لا تعتزم تمديد مهلة العمل بقانون السلم والمصالحة الوطنية الذي فتح الباب امام المسلحين للعودة الى «جادة الطريق».

وبدأ العمل بهذا القانون في بداية شهر اذار/مارس الماضي ومن المقرر ان ينتهي نهاية اب/اغسطس القادم. وتضمن القانون تدابير اقتصادية واجتماعية وامنية بهدف انهاء المواجهات بين الدولة الجزائرية والجماعات المسلحة والمندلعة منذ بداية سنة 1992.

ورفض يزيد زرهوني، على هامش انتهاء الدورة الربيعية للبرلمان الجزائري، التحدث عن عدد المسلحين الذين رفضوا الاستسلام ولا زالوا في الجبال، وخاصة المنتمين الى «الجماعة السلفية للدعوة والقتال». واكتفى بالقول «ماعنديش رقم» (ليس لدي أي رقم محدد). واضاف ان كل ما يعلمه ان 200 مسلح سلموا انفسهم للسلطات منذ بدء العمل بقانون السلم والمصالحة الذي تمت المصادقة عليه في استفتاء عام نهاية ايلول/سبتمبر من العام الماضي.

وكان وزير الداخلية، وقبله رئيس الحكومة السابق احمد اويحيى، اعلن مرارا ان عدد المسلحين الذين ما زالوا في الجبال يقارب 800 من بينهم حوالي 500 يحملون السلاح.

وشهدت عدة مناطق في الجزائر خلال الاسابيع الاخيرة عودة ملحوظة للعمليات المسلحة، خاصة في ولايات منطقة القبائل وسكيكدة وجيجل (شرق) اودت بحياة عدد من افراد الجيش والحرس البلدي. ووصف زرهوني الاعتداءات الاخيرة التي شهدتها ولاية بومرداس (50 لكم شرق) بانها محاولة تضليل تعمدتها الجماعات المسلحة امام الحملة التي تقوم بها مصالح الامن ضد عناصرها. وذكر سكان منطقة القبائل المتاخمة للعاصمة من الشرق ان جبال اقليم بومرداس تشهد منذ مدة قصفا جويا لمعاقل الجماعة السلفية، خاصة في غابات الناصرية وسيد علي بوناب التي تعتبر معاقل للجماعة.

وقال وزير الداخلية ان مصالح الادارة المكلفة بالسهر على تطبيق بنود قانون العفو والمصالحة نظرت في 40 الف ملف لذوي حقوق ضحايا الازمة الامنية، سواء من قوات الامن او المواطنين الذين قتلهم عناصر الجماعات المسلحة او ذوي هؤلاء الذين قتلوا على ايدي قوات الامن.

وبخصوص مصير عناصر الدفاع الذاتي، اكد وزير الداخلية ان الدولة «لن تنساهم، لا هم ولا الحرس البلدي». واضاف «سنجد لهم حلا يكون في مستوى تضحياتهم».

والحرس المدني والدفاع الذاتي هما قوتان تتشكلان من المدنيين انشأتهما الحكومة منتصف التسعينات لمساعدة القوى النظامية في مطاردة الجماعات المسلحة. ولا يُعرف عدد المنتسبين الى هاتين القوتين، غير ان ارقاما غير رسمية تذهب الى نحو 100 الف.

وكان جمال ولد عباس وزير التضامن الوطني اعلن السبت ان اكثر من 7700 عائلة تورط ابناؤها في عمليات ارهابية وقال انها تعاني اوضاعا اجتماعية مزرية واوضح ان عدد المسلحين الذين قتلوا خلال المواجهات بين القوى الحكومية والجماعات المسلحة بلغ 17 الفا.

العفو الدولية تتهم الأمن العسكري الجزائري بمواصلة ممارسة التعذيب

■ لندن ـ يو بي آي: كشفت منظمة العفو الدولية في تقرير تصدره اليوم الاثنين أن عمليات الضرب والصعق بالصدمات الكهربائية والابتلاع القسري للماء القذر والبول والمواد الكيميائية أو أي منها ليست الا بعضا من الأساليب التي ما تزال تستخدمها قوات الأمن في الجزائر في أماكن اعتقال سرية مع افلات منهجي من العقاب.

وقالت المنظمة أن تقريرها الذي حمل عنوان «سلطات بلا حدود: التعذيب على يد الأمن العسكري في الجزائر»، يبين، استنادا الى سلسلة من دراسات الحالات التي جُمعت بين العامين 2002 و2006 كيف أن الحرب على الأرهاب «تشكل ذريعة لاستمرار ممارسة التعذيب وسوء المعاملة من جانب وكالة مخابرات الأمن العسكري التي تعرف رسميا بدائرة الاستعلام والأمن».

وأضافت أن «عددا من الدول بينها كندا وفرنسا وايطاليا وماليزيا وهولندا واسبانيا أعادت أشخاصا يُشتبه في أنهم يمارسون أنشطة ارهابية الى الجزائر قسرا رغم حقيقة أن دائرة الاستعلام والأمن هي التي تعتقل هؤلاء الأشخاص وتستجوبهم عادة».

وأشارت الى أن الحكومة البريطانية «سعت أيضا ورغم أن السلطات المدنية لا تمارس أية سيطرة على سلوك دائرة الاستعلام والأمن وممارساتها الى عقد اتفاقية يمكن بموجبها اعادة المواطنين الجزائريين قسرا على أساس تأكيدات دبلوماسية بأنهم لن يتعرضوا للتعذيب».

ودعا مالكوم سمارت مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى «الاعتراف بالزاعم المقلقة للانتهاكات الموثقة في التقرير والالتزام علنا باجراء تحقيق فيها وضمان توقف أفراد دائرة الاستعلام والأمن عن توقيف المتهمين أو اعتقالهم وتقديم أي شخص مسؤول عن ممارسة التعذيب أو سوء المعاملة ضد المعتقلين الى العدالة من دون ابطاء».

وقال سمارت ان «اصرار السلطات الجزائرية على انكار الانتهاكات واسعة النطاق التي وقعت يشكل مؤشرا على أنه يظل على الجزائر أن تقطع شوطا ملموسا في محاربة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة»، مشددا على ضرورة أن «تعالج السلطات الجزائرية الارث المخيف للماضي وتكفل معاقبة مرتكبي التعذيب».

واعتبرت منظمة العفو الدولية أن التدابير المتعاقبة التي اتخذتها السلطات الجزائرية لطي صفحة عقد من النزاع الداخلي لقي فيه 200 ألف شخص مصرعهم واختفى عدة آلاف غيرهم «أخفقت في معالجة بواعث القلق الملحة المتعلقة بحقوق الانسان ومنحت الجناة حصانة واسعة من العقاب».

وضمّنت المنظمة تقريرها مجموعة من التوصيات المقدمة الى الحكومة الجزائرية من بينها، وجوب عدم السماح لأفراد دائرة الاستعلام والأمن بتوقيف أو اعتقال المتهمين نظرا لاستمرار مزاعم التعذيب الذي تمارسه الدائرة وانعدام أي اشراف فعلي على اجراءات التوقيف والاعتقال التي تتبعها، وتعديل التشريعات لضمان منح أي شخص يتعرض للاعتقال حق مقابلة محام دون ابطاء، والغاء النصوص القانونية التي بدأ العمل بها في شباط/فبراير 2006 وتنتهك واجب الجزائر في التحقيق في ممارسة التعذيب وسوء المعاملة والمعاقبة عليها وتُجرّم حرية التعبير فيما يتعلق بالانتهاكات التي ترتكبها الدولة».

ودعت العفو الدولية الحكومات الأجنبية الى «التوقف عن الاعادة القسرية للأشخاص الى الجزائر اذا كانوا سيتعرضون لخطر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، ووضع حد لاستخدام التأكيدات الدبلوماسية، والتأكد من عدم استخدام الأدلة المنتزعة تحت وطأة التعذيب في الجزائر في الاجراءات القضائية، وعدم اعتقال أي شخص يعتقل في الجزائر بناء على طلبها لدى دائرة الاستعلام والأمن».

البرلمان الجزائري يؤيد اقتراح بوتفليقة لاجراء تعديل دستوري

■ الجزائر ـ يو بي آي: أعلن البرلمان الجزائري بغرفتيه العليا والسفلى امس الاحد دعمه لمبادرة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة التي أطلقها في الرابع من تموز/يوليو الجاري لتعديل الدستور الحالي للبلاد.

وأصدر البرلمان بمناسبة اختتام دورة الربيع 2006 امس بيانا قال فيه ان نواب البرلمان «يدعمون المبادرة التي أعلن عنها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الرابع من تموز/ يوليو في استعمال صلاحياته لتعديل دستور البلاد».

وقال النواب «ندعم ما أعلن عنه الرئيس لتنظيم استفتاء حول التعديل قبل انتهاء السنة الجارية 2006»، معتبرين ذلك «ضروريا للخروج من دستور 1996 الذي يطغى عليه ذلك الظرف العصيب من مرحلة تاريخنا»، في اشارة الى الأزمة الأمنية والسياسية التي اندلعت العام 1992 بعد الغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي أعطت الفوز لجبهة الانقاذ الجزائرية (حزب متشدد).

الى ذلك قال مصدر مطلع لـ«يونايتد برس أنترناشيونال» ان الرئيس بوتفليقة سيعلن عن المواد التي يعتزم تعديلها ويطرحها للنقاش السياسي قبل نهاية الشهر الجاري، مشيرا الى أن المقترحات المرتقب أن يعلن عنها مستوحاة من اقتراحات تقدم بها حزب جبهة التحرير الحاكم الذي يرأسه هو «شرفيا».

وكان الرئيس الجزائري أعلن الثلاثاء الماضي عن عزمه اجراء تعديل دستوري ينهي حالة الخلط بين النظامين البرلماني والرئاسي الذي تسير عليه البلاد حاليا وذلك عبر استفتاء شعبي ينظم قبل نهاية السنة الجارية.

وقال بوتفليقة في خطاب ألقاه أمام قادة الجيش بمناسبة الذكرى الـ44 لعيدي الاستقلال والشباب الذي يحتفل به في الخامس من تموز/يوليو من كل سنة، «طبقا لما تخوله لي صلاحياتي الدستورية أدعو المواطنات والمواطنين الى الادلاء برأيهم في التعديلات المقترحة حول الدستور والتي سنضعها أمام أيديهم قريبا للاطلاع عليها والنظر فيها واثقا في حكمة شعبنا وسداد رأيه وحسن اختياره الذي لن يكون الا خيرا وخدمة للمصالح العليا للأمة جمعاء».

وأوضح بوتفليقة أن قراره بتعديل الدستور جاء بعد أن «تجاوزت الجزائر حالة الأزمة والاختلال وهي تخوض مرحلة حاسمة في مسار التنمية ودعم هياكل دولة الحق والقانون فانه من الضروري في اعتقادنا طرح مسألة تعديل الدستور الذي أصبح يفرض نفسه لا كخطوة متقدمة مكملة في مسار اصلاح وتحديث هياكل الدولة فقط بل في كونه أيضا يستجيب لرغبة شعبية واسعة ومطلب جزء كبير من القوى السياسية وحركة المجتمع المدني».

وقال أنه سبق وأن أعلن منذ العام 1999 أن البرنامج الوطني الذي انتهجه في مجال التجديد الشامل للدولة والمجتمع «يقتضي تعديل دستور 1996 الذي ولد في خضم أزمة خانقة كادت تنسف أركان الجمهورية وتمت صياغته تحت ضغوط المحنة العصيبة التي مرت بها البلاد».

وكانت جبهة التحرير الوطني، حزب الأغلبية البرلمانية، التي يقودها رئيس الحكومة الحالي عبد العزيز بلخادم، اقترحت اجراء تعديل دستور في القريب العاجل يمهد لتبني نظام رئاسي ويكرس الحريات العامة وحقوق الانسان، ويكرس مبدأ الفصل بين السلطات وتقويتها.

يذكر أن الجزائر وضعت أول دستور لها عام 1963 بعد استقلالها عن فرنسا في 1962، وذلك في عهد الرئيس الأسبق أحمد بن بله، وجاء بعده دستور 1976 الذي وضعه الرئيس الراحل هواري بومدين واعتمد فيه خيار الحزب الواحد والنهج الاشتراكي، قبل أن يلغي الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد في تعديل دستوري في العام 1989 هذا الاتجاه ويفتح الباب أمام التعددية الحزبية ويلغي النظام الاشتراكي، ثم دستور 1996 الذي وضع تعديلاته الرئيس اليامين زروال، وهو الدستور الذي رفض تأسيس أحزاب على أساس عرقي أو ديني وقسم البرلمان الى غرفتين خشية سيطرة أي غالبية.

الامين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي يرفض الاعتذار للجزائريين عن جرائم فرنسا الاستعمارية

الجزائر ـ «القدس العربي»:

ابدى فرانسوا هولند، الامين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي، استعداده لفتح «نقاش شامل» حول التاريخ المشترك بين الجزائر وفرنسا، لكنه قال ان ذلك لا يجب ان يكون «على حساب الحاضر والمستقبل».

وحضر الامين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي الى الجزائر بدعوة من حزب جبهة التحرير الوطني (حزب الاغلبية) بعد انقطاع في العلاقات بينهما دام 16 سنة هي عمر الازمة التي عرفتها الجزائر، واجرى محادثات مع الامين العام لحزب جبهة التحرير عبد العزيز بلخادم.

واشار المسؤول الاول في الحزب الاشتراكي الفرنسي خلال مؤتمر صحافي مشترك امس برفقة نظيره بلخادم الى ان زيارته الى الجزائر كانت «فرصة للحديث عن التاريخ وعن المستقبل واعادة احياء مسار الصداقة بين البلدين».

ولكن المسؤول الحزبي الفرنسي استبعد ان تقدم فرنسا اعتذارا على جرائم الاستعمار الفرنسي التي اقترفها في الجزائر في حال وصول حزبه الى السلطة خلال الانتخابات الرئاسية والنيابية العام القادم.

وقال «اننا لا نعتبر التاريخ وكأنه فعل مرتبط بالندامة والتوبة». واضاف «في حال فوزنا في الانتخابات القادمة سنقول ان فرنسا اتخذت قرارات معادية لمبادئها» في اشارة الى قرار احتلال الجزائر سنة 1830 و«لكنها ايضا اتخذت قرارا بوقف الحرب والانسحاب من الجزائر» سنة 1962.

وتوقع هولند ان يفوز حزبه بالانتخابات القادمة في فرنسا مؤكدا انه «يقود حزبا سيكون في السلطة مستقبلا» في تلميح الى الانتخابات الرئاسية القادمة.

غير ان الامين العام لحزب جبهة التحرير الوطني عبد العزيز بلخادم شدد على اصرار حزبه على تقديم فرنسا اعتذارا رسميا عن جرائمها الاستعمارية وقال «مطلب الجزائر بتجريم الاستعمار شرعي».

واستقبل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فرانسوا هولند نهار السبت مدة ثلاث ساعات بمقر الرئاسة الجزائرية.

وأشار هولند الى ان اللقاء لم يكن مبرمجا في الزيارة، الا ان استقباله من طرف الرئيس بوتفليقة «يعبر عن رغبة منه لتوطيد العلاقات الثنائية وتحقيق المصالحة بين الشعبين».

وقال لدى خروجه من قصر الشعب حيث عقد اللقاء وقد ودعه بوتفليقة بحرارة «عبرنا له عن استعدادنا اذا ما تسلمنا السلطة مجددا عام 2007 لاستئناف عملية معاهدة الصداقة على اسس جديدة».

واضاف «قلنا له ايضا انها (المعاهدة) يجب ان تتضمن تذكيرا بتاريخنا المشترك بدون تحسر يفتح الجراح في حين ان الهدف هو التئامها».

وتأتي زيارة هولاند للجزائر بعد مطالبة الرئيس بوتفليقة لفرنسا أن تعتذر عن استعمارها وجرائمها التي ارتكبتها في حق الجزائريين طيلة 132 سنة «ان أرادت أن توقع اتفاقية صداقة مع الجزائر».

بوتفليقة معانقا فرانسوا هولند بالجزائر السبت

مواجهة بين الاقتراحات الاوروبية والمطالب الافريقية في مؤتمر الرباط حول الهجرة

الرباط ـ «القدس العربي»
ـ من حسين مجدوبي:

تحتضن الرباط اليوم الاثنين وغدا الثلاثاء مؤتمرا دوليا حول الهجرة السرية تحت عنوان «المؤتمر الوزاري الأورو ـ افريقي» حول الهجرة الافريقية.

وسيتواجه وخلال هذه القمة تصوران متعارضان، الأول اوروبي، يضع الهاجس الأمني قبل الاجتماعي والتنموي، والثاني، افريقي يركز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي كحل لهذه الظاهرة التي أصبحت من أكبر مشاكل القرن الواحد والعشرين، بينما لا يستبعد المراقبون فشلها لأن الحديث عن التنمية لا يوازيه أي كلام عن الغاء للمديونية.

واتخذ قرار القمة في تشرين الاول/أكتوبر الماضي نتيجة محاولات آلاف المهاجرين الأفارقة اقتحام أسوار مدينتي سبتة ومليلية الواقعتان شمال المغرب وتحتلهما اسبانيا.

ويعتبر هذا المؤتمر الأكبر من نوعه اذ تشارك به 57 دولة، دول الاتحاد الأوروبي إضافة الى إيسلندا وسويسرا والنرويج ورومانيا، ثم الدول الافريقية باستثناء الجزائر ودول جنوب القارة الافريقية. كما تمثّل المكسيك التي يهمها المؤتمر بحكم الهجرة المكثفة من أمريكا اللاتينية (عبر المكسيك) الى الولايات المتحدة وكندا.

والواقع أن المغرب ارتاح نسبيا من ظاهرة الهجرة الافريقية خلال الشهور الأخيرة خلاف على ما كان عليه الوضع خلال السنوات الماضية، فالحراسة الأمنية والعسكرية المشددة في الحدود مع الجزائر تحول دون تسرب المهاجرين الأفارقة من هذا البلد العربي، ومن جهة أخرى، فقد اكتشف الأفارقة طريقا بحريا سهلا من موريتانيا والسنغال مباشرة الى جزر الخالدات. الطريق الجديد وفر لهم الوقت والمصاريف. وتشير آخر الاحصائيات التي قدمها مندوب الحكومة المركزية في جزر الخالدات خوسيه سيغورا أنه وصل أكثر من ثمانية آلاف مهاجر الى الجزر خلال الشهور الخمسة الأولى من السنة الجارية، وهو معدل مرتفع للغاية مقارنة مع الفترة التي كانت القوارب تنطلق فيها من الشواطئ الصحراوية المغربية.

وخلال الشهور الأولى، احتضنت دول افريقية وأوروبية عددا من اللقاءات الحكومية وغير الحكومية حول مكافحة الهجرة السرية وآخرها مؤتمر في العاصمة نواكشوط ثم مؤتمر في جزر الخالدات يوم الجمعة الماضي لمسؤولي الشرطة والدرك في الدول الافريقية والأوروبية. ويصف الاتحاد الأوروبي على لسان مسؤوله في الشؤون الداخلية والحريات فرانكو فراتيني القمة الأورو ـ افريقية بالحاسمة في معالجة الهجرة الافريقية في حين لا تعلق الدول الافريقية الكثير من الآمال عليها، فقد صرح أكثر من مسؤول افريقي أن وعود الاتحاد الأوروبي سلسة لامتناهية من عدم التطبيق والوفاء.

وعموما، خلال قمة الرباط التي تعتبر حتى الآن أكبر قمة تاريخية في معالجة الهجرة قبل تلك التي ستحتضنها الأمم المتحدة في ايلول (سبتمبر) المقبل ستكون المواجهة بين تصورين: تصور الشمال الأمني وتصور الجنوب الاجتماعي.

التصور الأول وهو الأوروبي الذي يضع في أجندته الاجراءات الأمنية كأساس لأي مفاوضات وإن كان يتحدث نسبيا عن مساعدات وقروض للتنمية. وقد خصص الاتحاد الأوروبي حتى الآن هبات هي عبارة عن زوارق بحرية وسيارات لدول افريقيا الغربية والالتزام بتدريب الشرطة والدرك لمواجهة عصابات المافيات التي تخصصت في قوارب الموت. ويحاول أن يحقق هدفا رئيسيا هو أن تقبل الدول الافريقية باستقبال مواطنيها الذين يصلون بطريقة غير قانونية الى أوروبا، وهو ما ترفضه جميع الدول الافريقية باستثناء المغرب. وحذّرت منظمة العفو الدولية من مغبة الرهان على ما هو أمني في هذا لقاء الرباط.

التصور الثاني وهو الافريقي: وهو مقسم الى قسمين، الأول حكومي والثاني صادر عن الجمعيات غير الحكومية والرأي العام في الدول الافريقية وخاصة افريقيا الغربية الأكثر تصديرا للهجرة. فالدول ترى أن الهجرة هي نتاج لعدم التوازن في التنمية العالمية وارتفاع الفوارق بين الدول، بين عالم أول يزداد غنى وعالم ثالث يزداد فقرا. الدول الافريقية تطالب بوضع برامج اقتصادية ترمي الى تحسين وضعية المجتمعات الافريقية، مؤكدة على أن النتائج ستكون ابتداء من الخمس سنوات المقبلة أو على الأقل عقب عقد من الزمان وليس في المدى القصير. في الوقت نفسه، تؤكد أن سياسة طرد مواطنيها من أوروبا بطريقة عشوائية يتسبب في زعزعة استقرارها السياسي والاجتماعي كما حدث مؤخرا في السنغال عندما تزعم المطرودون من اسبانيا سلسلة من الاحتجاجات والاضرابات عن الطعام.

في حين بدأت جمعيات غير حكومية ومثقفون في دول افريقيا الغربية مثل مالي والسنغال يؤكدون أن من «حق الأفارقة التوجه الى أوروبا بحكم أن الهجرة الحالية هي نتاج عقود بل وقرون من استغلال الأفارقة من طرف الرجل الأبيض الأوروبي». سطحيا، يبدو أن هذا الطرح ديماغوجي كما يصوره الغرب، وفي العمق يؤكد أكثر من باحث أن «الباحثين الأكاديميين الأوروبيين يعترفون أن الهجرة هي نتاج الاستعمار، وبالتالي فعلى الغرب أن يتحمل سياسيا هذه الأطروحة»، وفقما جاء في موقع خاص بالهجرة الافريقية على شبكة الانترنت. كما يدافع هذا الطرف عن ضرورة إلغاء الديون كمقدمة لتنمية مرتبطة بالهجرة.

خبراء في الهجرة يؤيدون في الرباط «تعاونا متجددا» بين اوروبا وافريقيا

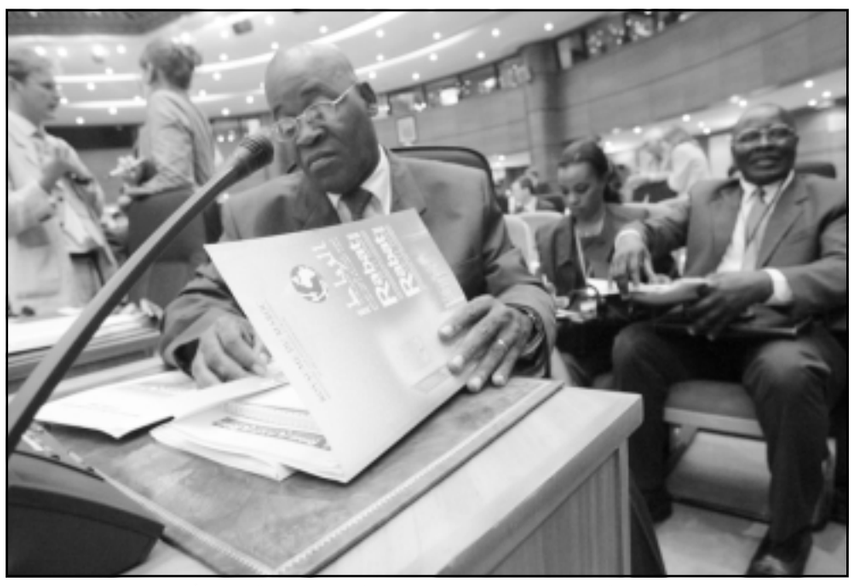

خبراء افارقة في اجتماع الرباط امس تمهيدا للقمة الاورو ـ افريقية التي تبدأ اليوم

■ الرباط ـ اف ب: اعلن مسؤول مغربي للصحافيين ان الخبراء المجتمعين امس الاحد في الرباط لاعداد مؤتمر وزاري اوروبي افريقي حول الهجرة والتنمية، دعوا الى «تعاون متجدد» بين هاتين القارتين حول الهجرة.

واعلن يوسف عمراني المدير العام للعلاقات الثنائية في وزارة الخارجية المغربية ان المؤتمر الذي سينعقد الاثنين والثلاثاء في الرباط يجب ان «يقيم تعاونا متجددا بين افريقيا واوروبا» حول الهجرة.

وقال عمراني امس الاحد بعد ترؤسه اجتماع الخبراء، ان الاجتماع «سيشدد على الطابع الامني والتنمية وكذلك التضامن» بين الدول المعنية بالهجرة، مؤكدا ان فكرة اجتماع الرباط «تشمل هذه الابعاد الثلاثة».

وعكف الخبراء امس على دراسة تطبيق خطة عمل تم تحديدها في مطلع حزيران/يونيو في دكار ويتوقع ان تتم المصادقة عليها دون تعديلات مهمة، على ما افاد مصدر دبلوماسي اوروبي.

وتنص الخطة على اجراءات تتراوح من اعادة المهاجرين غير الشرعيين الى بلدانهم الاصلية الى انجاز مشاريع انمائية لتثبيت المرشحين الى الهجرة في بلدانهم.

واعلن مصدر دبلوماسي لوكالة فرانس برس «ان فرنسا ستعرض اليوم الاثنين على المؤتمر الوزاري 18 اقتراحا للتطبيق اسهاما منها في تسوية مشكلة الهجرة»، مشيرا الى ان بين الاقتراحات انشاء مرصد اوروبي افريقي يهدف الى تقديم «تحليل مشترك».

وتتعلق بعض المقترحات الفرنسية بـ«توجيه الاموال التي يدخرها المهاجرون» لاستخدامها بشكل افضل في بلدانهم الاصلية.

وتفيد تقديرات البنك الدولي ان قيمة تحويلات المهاجرين عبر العالم بلغت 220 مليار دولار.

واعلن المصدر الدبلوماسي الفرنسي «ان مؤتمر الرباط مكسب بالنسبة لاوروبا وافريقيا. وان خطة العمل التي سيعتمدها المشاركون هي بداية الرد على مشاكلنا المشتركة حول الهجرة».

وتشارك ثلاثون دولة اوروبية و27 دولة افريقية معظمها من غرب القارة، في اجتماع الرباط. وتعتبر هذه البلدان منطلقا للمهاجرين او معبرا لهم او وجهة استقرارهم.

ويشارك الاتحاد الاوروبي ايضا في المؤتمر. يذكر ان المغرب واسبانيا وفرنسا وراء فكرة المؤتمر الذي تقرر في تشرين الاول/اكتوبر بعد سلسلة من الحوادث المأساوية التي وقعت في مدينتي سبتة ومليلية الاسبانيتين في شمال المغرب.

وحاول حينها مئات المهاجرين التسلل على دفعات الى هذه المنطقة بين آب/اغسطس وتشرين الاول/اكتوبر مما ادى الى مقتل 14 منهم.

جمعيات مغربية تندد بالعنف الذي ترد به السلطات على مسيرات سلمية

■ الرباط ـ «القدس العربي»: نددت منظمات وجمعيات سياسية وحقوقية مغربية شكلت «الشبكة ضد القمع التعسفي للحريات والمواطنين» بالعنف الذي واجهت به السلطات وقفة نظمت الخميس الماضي امام مقر البرلمان في العاصمة المغربية الرباط للاحتجاج على «تصاعد قمع التظاهرات السلمية والمواطنين العزل بمختلف المناطق من طرف قوات الأمن».

وكان اخر «حملات القمع» نهاية حزيران/يونيو الماضي عندما تم منع مسيرة عمال وموظفي البلديات وقمع وقفتهم الاحتجاجية الجماعية مما أدى الى العديد من الجرحى ووفاة المسؤول النقابي مصطفى لعرج، واعتداء الشرطة على الشاب عبد الغفور حداد في مدينة سلا مما ادى الى وفاته.

وتدخلت قوات الأمن، وبشكل مفاجئ قبيل انتهائها بكلمة لعبد الحميد امين رئيس الجمعية المغربية لحقوق الانسان الذي تعرض لعنف وأصيب عدد من المشاركين بجروح متفاوتة الخطورة من بينهم النقابي عبد القادر الحمداوي الذي تم نقله للمستعجلات. كما تم اعتقال عزيز قطني أحد المواطنين المشاركين في الوقفة.

وادانت الجمعية المغربية لحقوق الانسان بشدة القمع العنيف للوقفة معتبرة أن القمع المجاني والتعسفي لهذه الوقفة يؤكد صحة المبادرة الى تأسيس الشبكة المناهضة للقمع.

وطالب رئيس الحكومة ووزير الداخلية بفتح تحقيق لتحديد ومتابعة المسؤولين عن القمع التعسفي والمجاني للوقفة الجماعية.

وقال بلاغ للامانة الوطنية لتيار النهج الديمقراطي اليساري ارسل لـ«القدس العربي» ان «التعامل القمعي العنيف مع الوقفات والمسيرات الاحتجاجية السلمية اصبح لازمة تميز سلوك النظام المخزني في السنوات الأخيرة حيث عرفت العديد من الوقفات الاحتجاجية تدخلا عنيفا، بل همجيا في العديد من الأحيان، لقوات القمع».

وادانت بشدة استعمال العنف من طرف أجهزة النظام ضد الحركات الاحتجاجية السلمية والدي «يكشف زيف الشعارات الرسمية حول احترام حقوق الانسان وبناء دولة الحق والقانون»، وطالبت بمتابعة المسؤولين عن هدا العنف.

وقال البلاغ ان «الوقفات الاحتجاجية وغيرها من أشكال النضال ما هي سوى جواب على التدهور المريع لأوضاع الغالبية العظمى من الشعب المغربي على جميع المستويات نتيجة طبيعة النظام السياسي والاقتصادي الاجتماعي السائد في المغرب، وفشل اختياراته وسياساته اللاوطنية واللاديمقراطية واللاشعبية والتي أدت الى المزيد من الفساد في أجهزته ومؤسساته وتزايد الطابع الطفيلي الريعي للطبقات السائدة وتعميق التبعية للاميريالية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية».